# الذهب يرتفع وسط انخفاض الدولار وتأثيرات دلتا

ارتفعت أسعار الذهب في تعاملات ، وسط انخفاض الدولار الأمريكي واستمرار المخاوف من تأثيرات السلالة المتحورة لفيروس كورونا (دلتا).

وعند الساعة (7:11 ت.غ)، ارتفع المعدن الأصفر في التعاملات الفورية بمقدار 5.75 دولارات أو بنسبة 0.32 بالمئة، ليتداول عند 1791.94 دولاراً للأوقية.

وارتفعت أسعار العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر المقبل بنسبة 0.31 بالمئة أو 5.70 دولارات، إلى مستوى 1793.5 دولارا للأوقية.

وانخفض مؤشر الدولار مقابل ست عملات رئيسية أخرى بنسبة 0.07 بالمئة عند 93.078.

وكانت أسعار الذهب تراجعت بشكل طفيف عند تسوية تعاملات الثلاثاء، مع قوة الدولار الأمريكي لتهبط العقود الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1787.80 دولارا للأوقية.

### تسجيل "الاستثمارات الوطنية" كصانع سوق

# صعود جماعي للمؤشرات الكويتية عند الإغلاق وسط تباين حركة التداولات

ارتفعت بورصة الكويت في ختام جلسة أمس الخميس، حيث صعد مؤشرها 0.25%، وارتفع السوق الأول 0.23%، وسجل المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" نمواً بنسبة 0.31% و0.48% على الترتيب.

وارتفعت سيولة البورصة بنسبة 6.7% لتصل إلى 62.65 مليون دينار مقابل 58.71 مليون دينار ، بينما تراجعت أحجام التداول بنحو 16% لتصل إلى 285.47 مليون سهم مقابل 339.87 مليون سهم بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 1.58%، فيما تراجع 5 قطاعات أخرى يتصدرها التأمين بنحو 2.91%، في حين استقر قطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية. وجاء سهم "فيوتشر كيد" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 7.54%، بينما تصدر سهم "الإعادة" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 9.44%. وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 11.61 مليون دينار مُرتفعاً بنسبة 0.75%، فيما تصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط الكميات بتداول 35.29 مليون سهم مُرتفعاً بنحو 1.86%.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 16ر8 نقطة ليبلغ مستوى 22ر6668 نقطة بنسبة صعود بلغت 25ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 285ر4 مليون سهم تمت عبر 10532 صفقة نقدية بقيمة 62ر6 مليون دينار كويتي (نحو 187ر8 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 17ر04 نقطة ليبلغ مستوى 5434ر77 نقطة بنسبة صعود بلغت 31ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 174ر07 مليون سهم تمت عبر 5806 صفقات نقدية بقيمة 19ر2 مليون دينار (نحو 57ر6 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 16ر9 نقطة ليبلغ مستوى 7291ر52 نقطة بنسبة صعود بلغت 23ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 111ر3 مليون سهم تمت عبر 4726 صفقة بقيمة 43ر3 مليون دينار (نحو 129ر9 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 27ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5728ر84 نقطة بنسبة صعود بلغت 48ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 133ر8 مليون سهم تمت عبر 4032 صفقة نقدية بقيمة 16ر6 مليون دينار (نحو 49ر8 مليون دولار). وكانت شركات (فيوتشر كيد) و(المعدات) و(قيوين ا) و(سينما) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(أهلي متحد) و(وطني) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (الإعادة) و(أولى تكافل) و(السورية) و(خليج ب) الأكثر انخفاضا.

فيما أعلنت بورصة الكويت على تسجيل شركة الاستثمارات الوطنية كصانع سوق على سهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (البورصة).

وقالت "البورصة" في بيان على موقعها الرسمي، إن تسجيل "استثمارات" كصانع سوق على سهم الشركة سيتم اعتباراً من يوم الأحد الموافق 22 أغسطس 2021.

# جهاز حماية المنافسة وَقع مع «جامعة الكويت» مذكرة تعاون

أبرم جهاز حماية المنافسة مذكرة تعاون مع مركز التميز في الإدارة التابع لكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت في مجال أنشطة الأبحاث العلمية والدراسات العملية، والبرامج التدريبية، بالإضافة الى الخدمات الاستشارية وإعداد الاختبارات.

وبموجب المذكرة التي وقعها رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة أ.د.راشد العجمي، والمدير التنفيذي لجهاز حماية المنافسة د. عبدالله العويصي، والقائم بأعمال عميد كلية العلوم الادارية ورئيس مجلس امناء مركز التميز في الإدارة د.محمد زينل، والقائم بأعمال مدير وحدة الاستشارات والدراسات في مركز التميز في كلية العلوم الإدارية د. أنور التشريعان، فقد اتفق الطرفان تأهيل وتدريب الموظفين بكافة مستوياتهم الوظيفية عبر برامج تدريبية تخصصية في مجال حماية المنافسة والتنافسية ، فضلا عن تقديم الاستشارات والخبرات وتبادل المعلومات التي تسهم بتطوير أساليب وأنظمة العمل، بالإضافة الى تطوير سبل تفعيل إعداد الاختبارات التأهيلية واختبارات التقدم للوظائف، بما يضمن سلامة اختيار أفضل المتقدمين لتولي الوظائف الشاغرة أو المستحدثة.

وأفاد " الجهاز" في بيان له بأن هذا التعاون يأتي في اطار تطوير الأنشطة البحثية والدراسات العملية وتفعيل أوجه ومسارات البرامج التدريبية ، مع ضرورة تحديث الجودة التي تضمن تحقيق أفضل النتائج وأعلى العوائد لكافة مراكز العمل التابعة للجهاز، مشددا على ان هذا التعاون يسعى لخلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية من خلال تطبيق كافة جوانب قانون حماية المنافسة، مما يحقق تكافؤ الفرص بين مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية العادلة بالسوق المحلي مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمستهلك.

عقب توقيع الاتفاقية

# «وربة»: 10 رابحين في سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ 28

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الثامن والعشرين، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: خالد حمد عواض العازمي، طارق عبد الجليل علي إبراهيم، أحمد دغيم عواد الضفيري، نادية محمد سعود العون، فلاح مزيد خلف أبو شيبه، أحمد سالم مبارك الغوينم، فهد جوعان عايد خالد، عادل هزاع جالي الفضلي، مترك زايد دواس العجمي، عبد الرحمن عبد الكريم محمد منصور.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وحول الشروط، يتطلب الآن وجود

100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الأسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح.

والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة وينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– سيتمكن العملاء الجدد من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان.

# «المعامل» توقع عقد مناقصة مع «نفط الكويت» بـ 3 ملايين دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات عن توقيع عقد مناقصة مع شركة نفط الكويت بمبلغ إجمالي قدره 2.95 مليون دينار.

وقالت "المعامل" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن المناقصة تتعلق بمشروع خدمات الصرف، المجاري ومحطات المعالجة في مناطق عمليات "نفط الكويت" في شمال البلاد.

وأوضحت الشركة أن مدة إنجاز المشروع المذكور أعلاه هي 66 شهراً. وأفادت بأن المشروع سيحقق أرباحاً تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.

كانت أرباح "المعامل" ارتفعت 50% بالنصف الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 4.046 مليون دينار، مقابل 2.699 مليون دينار أرباح نفس الفترة من عام 2020.

# نمو سوق النفط والغاز العالمي هذا العام إلى 5.87 مليار دولار

كشف تقرير جديد لوحدة الدراسات التحليلية لدى W7Worldwide للاستشارات الاستراتيجية والإعلامية أن جائحة كوفيد19– منحت قطاع النفط والغاز فرصة لإعادة تشكيل نفسه، وخلق مستقبل أكثر ثباتًا ومرونة من خلال مرئيات الطاقة النظيفة. (للاطلاع على التقرير https://bit.ly/2T4IFvz )

وأشار التقرير بأن استراتيجيات الاتصال في شركات النفط والغاز تحتاج إلى زيادة تركيزها على تعزيز العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين جميع المستفيدين والجهات الفعالة؛ لتحسين العائدات، والأداء البيئي، والاجتماعي، والإداري، ووفقًا لتقرير السوق العالمي للنفط والغاز لعام 2021 من المتوقع نمو السوق العالمي بحلول 2021 إلى 5.87 مليار دولار بمعدل نمو سنوي يبلغ 25.5%؛ بسبب التعافي من كورونا.

كما طالب معدو التقرير قطاع النفط والغاز بتبني مفهوم الاقتصاد الدائري بديلًا للاقتصاد التقليدي، وهو عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد، والسلع، والطاقة، والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يخفض الاستهلاك، والنفايات، والانبعاثات؛ وذلك عن طريق تسهيل العمليات وسلاسل الإمداد، كما يسهم في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام، والمعادن، والطاقة، والموارد بمختلف صورها، فضلاً على إطلاق عمليات إعادة التدوير، والاستخدام، وإعادة التصنيع، والتطوير، بدلاً من نمط الهدر، وإلقاء النفايات.

ووضعت وكالة W7Worldwide دليلًا إرشاديًا من سبع خطوات لتفعيل الاستراتيجية الاتصالية لدى شركات القطاع، ومن ذلك: الاهتمام بتنمية الإدارة البيئية والاجتماعية (ESG)؛ للحد من التدهور البيئي، وإعطاء الأولوية للتنوع البيولوجي والطبيعي، وتحقيق القدرة التنافسية المستقبلية؛ من خلال الانتقال إلى الطاقة النظيفة الخالية من الكربون.

### نفقات كبيرة على دعم الشركات ضيّعتها «كورونا»

# المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تكافح من أجل البقاء

قد تواجه آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت شبح الانهيار بعدما ألحقت بها الجائحة أضرارا بالغة، وهو ما قد يوجه ضربة شديدة لقطاع يشكل ركيزة في مساعي البلاد لإعادة صياغة اقتصادها التقليدي المعتمد على النفط.

وطوال العقد الماضي، شجعت الحكومة، التي تنفق أكثر من نصف ميزانيتها السنوية على رواتب الكويتيين الذين يعمل أغلبهم في وظائف حكومية، مواطنيها على إقامة مشاريعهم الخاصة في محاولة منها لخلق قطاع خاص قوي بالبلاد.

وكان الهدف هو تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، وتقليل الاعتماد على العمال الوافدين الذين يشكلون معظم السكان، وكذلك مساعدة الكويت على تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، الذي يوفر 90 في المائة من إيرادات الدولة، ولكنه يبقى غير مستقر بشكل متزايد في عالم يبتعد عن الوقود الأحفوري.

تبدو كل الجهود التي تم بذلها طوال العقد الماضي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضمنت إنفاق نحو 500 مليون دولار من التمويل الحكومي على هذه الشركات، عرضة للضياع بسبب جائحة كورونا، وفقا للعديد من خبراء هذا القطاع.

وقالت شركة المركز المالي الكويتية إن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح عددها بين 25 و30 ألف شركة كانت تعمل باحتياطيات نقدية محدودة، وحين انتشر الوباء تأثر جزء كبير من القطاع، لأنه لم يكن مستعدا للتعامل مع توقف العمليات الناتج عن الإغلاق.

ويرى مسؤولون في القطاع ومحللون أن الأزمة تهدد أيضا برفع معدلات البطالة في ظل تسريح العمالة، على الأخص الكويتية، من المشروعات التي تعاني من مصاعب، مما سيؤدي إلى إجهاض مساعي الحكومة لإحلال المواطنين محل العمالة الوافدة في كثير من الوظائف التي يعتمد عليها الاقتصاد بالقطاع الخاص.

ويتركز الجزء الأكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم بنحو 11.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة الإجمالية، في تجارة الجملة والتجزئة والضيافة والأغذية والمشروبات، فضلا عن قطاعي البناء والصناعة.

ويقول محمد البلوشي (36 عاما)، مالك أحد المشروعات الصغيرة المتخصصة في البناء الذكي وتجهيز عربات الطعام، لـ"رويترز"، إنه تكبد خسائر فادحة خلال الوباء واضطر إلى تسريح معظم موظفيه.

وذكر البلوشي أن المشروع كلفه 800 ألف دينار (2.66 مليون دولار)، نصفها كان تمويلا ذاتيا ونصفها بتمويل من الصندوق الكويتي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مهدد الآن جراء رفع العديد من الدعاوى القضائية بحقه، بسبب عدم قدرته على سداد الالتزامات المالية لمشروعه الذي بدأ منذ أربع سنوات.

وقال البلوشي، خلال مقابلة في مصنعه المتعثر، متصفحا الرسائل النصية التي تصل إلى هاتفه المحمول من الجهات القضائية بشأن القضايا المرفوعة ضده: "نطالب بوقف الأحكام القضائية. اليوم أنا خسران 800 ألف دينار كويتي. ليست هناك مساعدات من الحكومة، وليست هناك مساعدات من مجلس الأمة".

واضطر البلوشي إلى تسريح الغالبية العظمى من 60 عاملا كان يوظفهم قبل الجائحة، لكنه قال: "لن أستسلم... سوف تُفرج بإذن الله".

والبلوشي واحد من أصحاب المشاريع الذين وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان، بسبب فرض إجراءات الإغلاق وحظر التجول ضمن قيود لمكافحة فيروس كورونا، في الوقت الذي كانوا مطالبين فيه بسداد رواتب الموظفين وإيجارات العقارات ومستحقات الموردين، وغيرها من الالتزامات التي لم يقدر كثير منهم على الوفاء بها.

تعرضت الكويت، مثل غيرها من الدول المصدرة للنفط في المنطقة، لصدمة مزدوجة من انخفاض أسعار النفط ووباء كوفيد–19، مما أدى إلى انكماش اقتصادها بنسبة ثمانية في المائة العام الماضي.

وواجهت البلاد العام الماضي أزمة سيولة مالية، تفاقمت بسبب الخلاف المستمر بين الحكومات والبرلمانات المتعاقبة، لا سيما بشأن مشروع قانون الدين العام الذي سيسمح للحكومة بالاقتراض من الخارج.

ورغم أن ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة ساهم في التخفيف من حدة الأزمة، لكنها لا تزال قائمة وعرضة للتكرار حال انخفاض أسعار النفط مستقبلا.

وأقر البرلمان الكويتي قانونا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في 30 مارس ، لكن أرباب الأعمال ومصدرا حكوميا قالوا إن القانون تأخر كثيرا.

ويتيح القانون للمتضررين من الوباء من أصحاب المشروعات الحصول على تمويل، يصل إلى 250 ألف دينار تضمن الحكومة 80 في المائة منه. لكن يشكو كثيرون من الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك للحصول على التمويل طبقا للقانون، ومن بينها إثبات الكفاءة التشغيلية للمشاريع التي توقف بعضها منذ أكثر من عام.

وقال مسؤول حكومي طلب عدم نشر اسمه، لـ"رويترز"، إن ثمة عزوفا من أرباب المشروعات عن الاستفادة من القانون لأسباب عدة، أهمها أن "التمويل يُقدم كقرض وليس كتعويض مالي عن الأضرار، كما أن الحكومة تضمن 80 في المائة من التمويل فقط، وليس المبلغ بالكامل، بالإضافة إلى أن فترة السداد محدودة ولا تتجاوز خمس سنوات، وتؤدي إلى زيادة الالتزامات الشهرية، ما قد يعني مزيدا من التعثر".

وذكر المصدر الحكومي أيضا أن القانون يقصر استخدام التمويل على تغطية العجز في النفقات التشغيلية التعاقدية، مثل الرواتب والإيجارات والالتزامات الأخرى، لكنه لا يسمح بغير ذلك، مثل استثمار جزء من المبلغ.

وحول إمكانية تعديل القانون، قال المصدر: "بالتأكيد ستتدخل الحكومة لتعديل القانون في حال تطلب الأمر ذلك، وسيكون بالاتجاه الذي سيدعم أصحاب الأعمال".

وحول إمكانية تقديم تعويضات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قال إن "جميع الحلول متاحة أمام الحكومة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية قصوى، وكونه دعامة للاقتصاد الوطني".

وقال مصدر حكومي آخر طلب عدم نشر اسمه، إن القانون كان يقتصر على معالجة الأوضاع القائمة عندما تم اقتراحه في مايو.

وأضاف أن الأوضاع حاليا تغيرت، متابعا: "الآن بعد مرور سنة ونصف على الأزمة، كثير من هؤلاء المتضررين تغيرت أوضاعهم... أغلقوا أعمالهم أو سرحوا العمالة أو اقترضوا من الأسرة أو باعوا أصولا".

وقال محمد عدنان المسلم، مدير ومؤسس حاضنة أعمال، إن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليسوا بحاجة إلى قروض، وإنما إلى تعويضات. وأضاف: "القروض أهلكت الناس. الناس تريد تعويضا عن فترة الجائحة، وهذا منصوص عليه في الدستور".

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، التقط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض أنفاسهم، إذ دخلت التعديلات التي أقرها البرلمان في سبتمبر الماضي على قانون الإفلاس حيز التنفيذ في 25 يوليو ، ما يعني إلغاء أحقية الجهات الدائنة في إجراء ضبط وإحضار بحق المدينين في دين مدني.

وقال الدكتور فواز خالد الخطيب، الأستاذ المساعد في كلية القانون الكويتية العالمية، إن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بين المستفيدين من نفاذ هذا القانون، الذي "يمنع صدور أوامر حبس ضد المدينين".